

## تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الحميد محمود البعلي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم إني أعوذ بك أن أقول زوراً، أو أن أغشى فجوراً، أو أن أكون بك مغروراً، اللهم إني أعوذ بك أن أقول ما لا أعلم أو أن أجهل ما يجب أن أعلم وبعد،

فنشكر الإخوة الزملاء الأساتذة العلماء الأجلاء الذين أعتز بهم شخصياً منذ وطأت أقدامي أرض المملكة الأردنية الهاشمية منذ عقود وحتى الآن. العالمان الجليلان اللذان سبقاني بالمناقشة القيمة والفكر المستتير وبحضور وتشريف أستاذ الجميع أستاذ الجيل أبو المصارف الإسلامية شيخنا الجليل الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخياط، والذي كان لي شرف الصحبة بفضيلته منذ عقود لتحقيق هدف عزيز لا زلنا نرنو إلى حصوله مرة أخرى وهو ما تفضل به وألمح إليه فضيلة الأستاذ الدكتور عبد المجيد الصلاحين وهو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية العليا للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي شرفنا وشرفنا فيها بصحبة فضيلة الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخياط منذ إنشائها لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمان. والتي كان لتوقفها وعدم استمرارها أثر كبير في إحداث فراغ أدى إلى كثير من التخيُّب الذي نشهده الآن، فأهلاً وسهلاً به بين ظهرانينا في هذه الساعة المباركة. والزمان هو مساء الأربعاء السادس عشر من شعبان للعام ألف وأربعمائة وسبعة وعشرون للهجرة الموافق للتاسع والعشرون من أغسطس للعام ألفين وسبعة، والمكان هو المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة التي لها فضل السبق بعلمائها الأجلاء الأفاضل في إصدار أول قانون للمعاملات المدنية والذي يقع في ألف وأربعمائة وتسع وأربعين مادة استفادت منه الأمة الإسلامية كلها حتى هذه اللحظة، وجاء في مقدمة مذكرته الإيضاحية: "روعي أن يكون الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتقنين". وهو الذي نهل العلماء من نبعه، ونما العلم في رحابه، وبلغ أسمى ما وصلت إليه النظم الفقهية من دقة وإحكام، وكان هذا القانون نبزاً بعد ذلك للعديد من القوانين المدنية المأخوذة من الشريعة الإسلامية. المملكة التي احتضنت المؤسسات المالية الإسلامية برجالها المتميزين من مصارف وشركات تأمين واستثمار ومنذ باكورة وجود تلك المؤسسات. المملكة التي تحتضن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية ذلك الصرح العملاق الذي يحتضن كلية العلوم المالية والمصرفية، وعلى الأخص قسم المصارف والمصارف الإسلامية برئاساته المتميزة والمتألقة المتعاقبة حتى الآن من علماء المملكة الأكفاء المشهود لهم.

والآن وعلى هذا الدرب ونحن في رحاب مناقشة رسالة الدكتوراة المعنونة بتحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة مدى إمكانية التطبيق في الأردن، للباحث يزن خلف سالم العطيات المحاضر في قسم المصارف الإسلامية، وفي هذا الصدد أخالني أمام بدء مرحلة تحول فكري أكاديمي عملي في مسيرة المؤسسات المالية المصرفية والاستثمارية والتأمينية أيضاً تقوده المؤسسات العلمية والعلماء في المملكة الأردنية الهاشمية، والباحث العزيز في هذه الرسالة القيمة في موضوعها وفي منهاجها قد بذل جهداً محموداً مشكوراً، تابعت فيه فيما قدمه لنا منه على الرغم من تصارع وتساارع

الأعباء وناقشته الساعات الطوال ناصحا ومصوبيا ومصححا، وكنت أجد من الباحث الفهم المستوعب لما يكتب ويسمع، فهذا البحث العلمي العملي الذي جمع لأول مرة نماذج التحول وتطبيقاته وتجاربه العملية حيثما وجدت وأخضعها للدراسة التحليلية والإحصائية، ووضع النماذج الرياضية والتطبيقية لدراسته، مع التطبيق بشكل رئيس على الأردن، حيث سعت دراسته الى تحديد وتقييم المتغيرات التي قد تؤثر في امكانية تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، ووضع لدراسته الميدانية مجموعة من الفرضيات المحددة وأجرى عليها الاختبارات اللازمة وخلص إلى نتائج إيجابية أثبتت الحاجة الى دراسة علمية عملية تكون نواة لتشريع قانون في الأردن يوضح وينظم ويضبط عملية التحول المنشود باذن الله تعالى جريا على ما للاردن من فضل السبق في مثل هذا المضمار، وكان من أهم نتائج دراسة الباحث أنَّ تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية أمر واجب شرعا، وأنَّ أسلوب التدرج يعتبر من أنجح الاساليب المتبعة في تنفيذ التحول، خاصة وقد أثبت الواقع العملي نجاح جميع تجارب التحول الكلي خصوصا، ونجاح المصارف الاسلامية عموما وتخطيها مرحلة التجريب والتجربة الى مرحلة الواقع الدستوري والقانوني، وعلى وجه أخص ما أشفع الباحث به رسالته من الملحق الثاني متضمنا خطة تفصيلية للتحول وفق جدول زمني لمراحل التحول الثلاث بخطواتها المتسلسلة والمتعاقبة، وعلى هذا النحو فان هذا العمل العلمي العملي التطبيقي الجاد القائم على أصوله الشرعية وأحكامه وضوابطه الفقهية العملية لا تزيده المناقشات إلا حسنا وفاعلية وتفاعلا مع الواقع حتى يخرج إلى الواقع بمعالن التطبيق الصحيح والرشيد كما هو الشأن في معنى الفقه الاسلامي من حيث هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بالباحث ورسالته وأن يكون بهذا العمل العلمي الجيد قد أطلق صيحة حق وفتح باب الخير، الخير الذي سمي به المال في القرآن الكريم باب الخير نحو استثمار ذاتي حقيقي، وإصلاح اقتصادي جوهري يعول كل الناس ويدفع إلى تنمية شاملة مستمرة وواقعية تقود إلى تحقيق هذا الرغد الموعود به في القرآن الكريم اللهم آمين.

وما أتمنى به على الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ذلك الصرح العملاق الذي يقود حركة التحول الفكري في مجال المصارف الإسلامية في مملكتنا العزيزة أن تتبنى طبع هذه الرسالة لعلمي الواقعي والعملي لمدى حاجة المؤسسات الراغبة في التحول إلى برنامج تطبيقي عملي وفق جدول زمني، وقد ثنى على هذه الأمنية فضيلة الشيخ الجليل الأستاذ الدكتور عبد المجيد الصلاحين، وأتمنى على الأكاديمية أن تلبي هذه الأمنية في ظل رئاسة سعادة الدكتور مصطفى هديب للأكاديمية العربية، ورئاسة معالي الأستاذ الدكتور خالد أمين عبدالله لقسم المصارف الاسلامية، وتقديم هذه الخدمة للمؤسسات المالية في كل مكان وشكر الله لكم أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.